

استراتيجية الإستثمار في رأس المال البشري كألية لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر

Human capital investment strategy as a mechanism for achieving sustainable development in Algeria

زواوي فضيلة

مخبر السياسات التنموية والدراسات الاستشرافية

جامعة بومرداس - الجزائر

f.zouaoui@univ-boumerdes.dz

تاريخ النشر: 2025/06/04

حليمي نبيلة*

جامعة بومرداس - الجزائر

n.halimi@univ-boumerdes.dz

تاريخ القبول للنشر: 2025/04/19

تاريخ الاستلام: 2025/03/19

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية الاستثمار برأس المال البشري في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة، وذلك من خلال تسليط الضوء على الدولة الجزائرية والتطرق إلى خطوات سيرها نحو تحقيق هذا الهدف. وتوصلنا إلى أن اجتهادات الجزائر في سبيل الاستثمار برأس المال البشري لتحقيق البعد الاقتصادي قد ساهمت في تقديم اختراعات وأفكار ومؤسسات ناشئة للاقتصاد الوطني من جهة، وهذا في ظل اعتمادها على مجموعة من الأساليب لتحقيق البعد البيئي من جهة أخرى، علاوة على السعي نحو تحسين الظروف الاجتماعية لرأس المال البشري فإننا نستطيع القول أن استراتيجية الاستثمار برأس المال البشري في الجزائر يمكن أن تساهم في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة. كلمات مفتاحية: رأس المال البشري، التنمية المستدامة، أبعاد التنمية المستدامة، الاستثمار. تصنيفات JEL: J24، O10.

Abstract:

This study aims to highlight the importance of investing in human capital in achieving the dimensions of sustainable development, by examining the Algerian state's efforts to achieve this goal..

We have concluded that Algeria's efforts to invest in human capital to achieve the economic dimension have contributed to the introduction of inventions, ideas, and emerging institutions to the national economy, on the one hand, and this is in light of its reliance on a set of methods to achieve the environmental dimension, on the other hand. In addition to the efforts to improve the social conditions of human capital, we can say that the strategy of investing in human capital in Algeria can contribute to achieving the dimensions of sustainable development.

Keywords: Human capital; sustainable development; imensions of sustainable development; investment.

Jel Classification Codes: J 24 ، O10.

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

تعتبر التنمية المستدامة من أهم قضايا العصر التي يدور حولها مستقبل الشعوب في العالم، فهي ذات أبعاد ثلاثة اقتصادية اجتماعية وبيئية تهدف إلى ضرورة تلبية احتياجات الأجيال الحاضرة دون إلحاق الضرر بالأجيال المستقبلية، فإنها بذلك تعتبر الأمل في مستقبل الدول التي اختل توازنها بسبب التطورات الصناعية والتجارية والتكنولوجية الهادفة لتحقيق تحقيق تنمية اقتصادية دون الأخذ بالحسبان ضرورة حماية البيئة والثروات الطبيعية.

ويعد المورد البشري ثروة ينتج عن حسن استغلالها تحقيقا لمختلف أبعاد التنمية المستدامة، وقد اتجهت العديد من الدول مؤخرا ومن بينها الجزائر إلى الاعتماد على رأس المال البشري في تحقيق التنمية المستدامة، باعتباره المحرك الرئيسي للتقدم العلمي، التكنولوجي، الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي. ومنه وفي ظل تبني الجزائر لنموذج اقتصادي يقوم على اقتصاد المعرفة.

1.1. الإشكالية: يمكننا طرح الإشكالية التالية:

كيف يمكن الاستثمار في رأس المال البشري لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر؟

2.1. أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة من أهمية الاعتماد على رأس المال البشري في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة فهو ثروة بشرية يجب العمل على استغلالها أحسن استغلال.

3.1. أهداف الدراسة

- إبراز الاجتهادات الجزائرية في سبيل تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة.
- إبراز الاجتهادات الجزائرية في سبيل الاستثمار في رأس المال البشري لتحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة.
- إبراز الاجتهادات الجزائرية في سبيل تحقيق الاستثمار في رأس المال البشري لتحقيق البعد الاقتصادي.
- إبراز التكامل والترابط الموجود بين مختلف أبعاد التنمية المستدامة الذي يستدعي تحقيقها كلها لنجاح استراتيجية الاستثمار في رأس المال البشري كآلية لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة.

4.1. منهجية البحث

اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي في التعريف بالتنمية المستدامة وأبعادها وبالاستثمار في رأس المال البشري، وعلى عرض اجتهادات الجزائر في سبيل تحقيق استراتيجية الاستثمار في رأس المال البشري لتحقيق مختلف أبعاد التنمية المستدامة.

5.1. هيكل البحث

وللإجابة على الإشكالية وتحقيق أهداف المسطرة تم تقسيم البحث للمحاور التالية:

المحور الأول: التنمية المستدامة وأبعادها.

المحور الثاني: الاستثمار في رأس المال البشري.

المحور الثالث: الاجتهادات المبذولة في سبيل الاستثمار برأس المال البشري لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر.

2. التنمية المستدامة وأبعادها

سنناول في هذا الجزء تقديم تعاريف حول التنمية المستدامة ومختلف أبعادها (البعد الاجتماعي، البعد البيئي، البعد الاقتصادي)

1.2. تعريف التنمية المستدامة

اختلفت وتعددت التعاريف المتعلقة بالتنمية المستدامة وفيما يلي: سنتطرق لأهم التعاريف والأكثر استخداما وهي:

- تعريف لجنة برونتلاند: " هي التنمية التي تلبى احتياجات الحاضر دون المساس بتلبية الاحتياجات الخاصة بالأجيال القادمة " (رشوان وإجهاد، 2018، صفحة 134)
- كما تعرف التنمية المستدامة بأنها "القضاء على الفقر والمحافظة على رفاهية وصحة المجتمع وعدالته من خلال العيش في الحدود البيئية للكوكب دون المساس باحتياجات الأجيال المستقبلية" (سعد، مصطفى، ومحمد موسى، 2020، ص 55)
- بينما عرفها الاتحاد العالمي للحفاظ على البيئة أنها " التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار البيئة والاقتصاد والمجتمع "
- وتعرف أيضا أنها نمط تنموي اقتصادي واجتماعي يمتاز بالعقلانية والرشد، ويتعامل مع النشاطات الاقتصادية الرامية لتحقيق معدلات نمو اقتصادية واجتماعية مرتفعة في ظل المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية ". (بلقاسم، 2015، صفحة 47)

ومنه نستنتج أن التنمية المستدامة هي التنمية التي تهدف إلى تحقيق نمو اقتصادي مصحوب بالحفاظ على البيئة ووثرواتها الطبيعية، وفي ظل تحقيق الرفاهية الاجتماعية للأجيال في الحاضر والمستقبل.

2.2. أبعاد التنمية المستدامة

استنادا على تعاريف التنمية المستدامة يتضح أن لتحقيق أهدافها المتمثلة أساسا في تحقيق الاستقرار الطويل الأجل للاقتصاد في ظل الحفاظ على البيئة، يجب تحقيق الترابط والتكامل بين ثلاث مجالات هي الاقتصاد والبيئة والحياة الاجتماعية، ومنه نستنتج أن للتنمية المستدامة ثلاث أبعاد أساسية وهي: البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي والبعد البيئي.

❖ **البعد الاقتصادي:** يتمحور البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة حول الانعكاسات الراهنة والمستقبلية للاقتصاد على البيئة، إذ في ظل السعي نحو تحقيق نمو اقتصادي وتعظيم الناتج يجب أن يتم استغلال الموارد الطبيعية أحسن استغلال وألا تتعرض للاستنزاف والتبذير، بالشكل الذي يؤثر على تلبية احتياجات الأجيال القادمة.

❖ **البعد الاجتماعي:** يتمحور البعد الاجتماعي في الاهتمام بالعنصر البشري وذلك من خلال العمل على توفير أساسيات الحياة الكريمة كتوفير الغذاء والعمل والسكن والرعاية الصحية والتعليم والخدمات الاجتماعية وهذا في ظل العيش في بيئة نظيفة وسليمة. (حجام وطري، 2019، صفحة 131)

❖ **البعد البيئي:** يتمحور البعد البيئي للتنمية المستدامة في الحفاظ على البيئة والاهتمام بالمصادر الطبيعية وحمايتها من التلوث والاستنزاف حيث أن عامل الاستنزاف البيئي هو أحد العوامل التي تتعارض مع التنمية المستدامة. (صاطوري، 2016،

صفحة 301

3. الاستثمار في رأس المال تعريف البشري

رأس المال البشري هو جميع الموارد البشرية ذات الإمكانيات المتميزة والمؤهلات العملية والعلمية والقدرات الإبداعية والابتكارية (شتوح وحدادو، 2019، صفحة 68) التي تكون لها أثر على التنمية الاقتصادية سواء على مستوى المنظمات الاقتصادية أو على مستوى الاقتصاد الوطني ككل.

أما مصطلح الاستثمار فيقصد به استغلال الموارد المادية والبشرية المتاحة حاليا وهذا بناء على خطة منظمة وأهداف مدروسة من أجل تحقيق عوائد وأرباح مستقبلا.

وفيما يخص الاستثمار في رأس المال البشري فهو الإنفاق على المورد البشري لزيادة معارفه ومهاراته وبالتالي الزيادة في الدخل والإنتاجية. (شتوح وحدادو، 2019، صفحة 72)

ومنه فإن الاستثمار في رأس المال البشري هو الاهتمام به وتعزيز قدراته التعليمية والفنية والابتكارية مع تقديم الرعاية الاجتماعية اللازمة له، من أجل تحصيل عائداته الفكرية والعلمية والمالية والتي تعود بالنفع على التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة.

4. الاجتهادات المبذولة في سبيل الاستثمار برأس المال البشري لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر

بما أن الركيزة الأساسية لكل اقتصاديات العالم هي المورد البشري، فهو المحرك الرئيسي للتقدم العلمي والتكنولوجي والاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وبالتالي فهو ثروة طبيعية يجب استغلالها كعنصر أساسي لتحقيق أهدافها التنمية المستدامة وذلك من خلال العمل على تهيئته وإعداده وفق خطة منظمة تنطلق من توفير الظروف الاجتماعية المناسبة تماشيا مع البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة، ومن ثم العمل على الاستثمار به لتحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة الذي يستدعي تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة.

وفي دراستنا سنحاول تحديد الاجتهادات الجزائرية في سبيل الاستثمار في رأس مالها البشري لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة والمتمثلة في الخطوات التالية

1.1. الاجتهادات الجزائرية في سبيل تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة

كأول خطوة في سبيل الاستثمار في رأس المال البشري وتهيئته لتحقيق التنمية المستدامة فإنه لا بد من الاهتمام بجانبه الاجتماعي من خلال توفير ظروف الحياة الكريمة له ومن هنا نكون في طريق تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة فعلى غرار مجانية التعليم والصحة في الجزائر فإنها تسعى باستمرار إلى توفير الظروف الاجتماعية الملائمة لرأس مالها البشري، وفي السنوات الأخيرة (2020-2025) توجهت في تحقيق أهدافها الاجتماعية إلى الجانب الجبائي، فقد أصدرت مجموعة من الأحكام والتدابير الجبائية، والتي سنذكرها كما يلي:

أولاً: في إطار السعي نحو الرفع من الأجور والحفاظ على القدرة الشرائية نذكر

تم إحداث تغييرات في الضريبة على الدخل الإجمالي تهدف إلى رفع الأجور في ظل ارتفاع أسعار المنتجات في السوق، فابتداء من 01 جوان 2020 وطبقا للمادة رقم 09 من قانون المالية التكميلي لسنة 2020 تم إلغاء الضريبة على الدخل الإجمالي للعمال الذين تقل أو تساوي قيمة أجورهم الخاضعة للضريبة عن 30.000 دينار جزائري. وفي 2022 تم ما يلي:

– إضافة تخفيض ثاني من قيمة الضريبة للعمال الذين يكون أجرهم الخاضع للضريبة محصور بين (30.000-35.000) على التخفيض الأول الذي نص عليه قانون المالية 2008 (تخفيض شهري 40% من قيمة الضريبة على ألا يقل هذا التخفيض عن 1000 دج وألا يزيد عن 1500 دج)

- وكذلك بالنسبة للعمال المعاقين حركيا أو عقليا أو الصم البكم أو المتقاعدين التابعين للنظام العام والذين تفوق أجورهم الخاضعة للضريبة 30.000 وتقل عن 42500 إلى تخفيض ثاني خاص بهم.
- تم تغيير الجدول التصاعدي الشهري للضريبة على الدخل الإجمالي بما يتماشى مع فائدة المواطنين الأجراء.
- ثانيا: في إطار تعزيز قدرة رأس المال البشري على استهلاك المواد الضرورية نذكر
- ❖ تم إعفاء بعض المواد واسعة الاستهلاك من الرسم على القيمة المضافة بشكل مؤقت في قانون المالية لسنة 2024 إلى غاية 31 ديسمبر 2024 (المادة 65 من ق م 2024) وتمثل هذه المواد فيما يلي:
 - عمليات استيراد وبيع البقوليات والأرز الموجهة للمواطن المستهلك.
 - عمليات بيع الفواكه والخضر الطازجة، والبيض والدجاج اللحم، والديك الرومي المنتجة محليا.
- ❖ تم اعفاء الدقيق العادي والممتاز والسميد من الرسم على القيمة المضافة (المادة 34 من ق م 2024)
- نص قانون المالية لسنة 2024 على إعفاء عمليات بيع الدقيق العادي والممتاز والسميد من الرسم على القيمة المضافة، بغض النظر عن الوجهة المخصصة لاستعماله. (المديرية العامة للضرائب، 2024، صفحة 3)
- ❖ تطبيق المعدل المخفض للحقوق الجمركية وإعفاء مؤقت للرسم على القيمة المضافة على عمليات استيراد اللحوم البيضاء المجمدة (المادة 186 ق.م 2025).
- ❖ تطبيق المعدل المخفض للحقوق الجمركية وإعفاء من الرسم على القيمة المضافة والرسم الداخلي للاستهلاك على عمليات استيراد بعض أنواع القهوة الى غاية 31 ديسمبر 2025.
- ❖ العمل على توفير زيت الطعام بكميات كافية ومستمرة في السوق المحلية (وهذا حسب المادة 191 م ق م 2025) (المديرية العامة للضرائب، 2025، صفحة 2)
- ❖ بهدف توفير الحليب والدعم والتشجيع على انتاجه، نص قانون المالية لسنة 2024 في المادة 20 على توسيع مجال الإعفاء الممنوح بعنوان الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات، ليشمل الضريبة الجزافية الوحيدة فيما يتعلق برقم الأعمال الناتج عن ممارسة أنشطة جمع وبيع الحليب الطازج. (المديرية العامة للضرائب، 2024، صفحة 2)
- ثالثا: في إطار توفير الخدمات الاجتماعية نذكر
- ❖ خفض حقوق الطابع المطبقة على جوازات السفر ذات 48 ورقة (المادة 32 من ق م 2024)
- ❖ نظر لأهمية الأنترنت في الحياة اليومية والعلمية العملية للمورد البشري، مدد قانون المالية لسنة 2024، لغاية 31 ديسمبر 2026، الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة الممنوح للعمليات المتعلقة بتقديم خدمات الإنترنت الثابت. (المادة 70 من ق.م 2024) (المديرية العامة للضرائب، 2024، صفحة 4)
- ❖ بغية تحسين أوضاع المواطنين المتقاعدين نص قانون المالية لسنة 2024 على رفع معدل مساهمة التضامن بنسبة 5% بدلاً من 2%، على عمليات استيراد المواد الأولية وكذا المدخلات المستخدمة في صناعة المنتجات التبغية، وهذا بغية زيادة إيرادات الصندوق الوطني للتقاعد.
- ❖ العمل على الرفع من القدرات المالية للجماعات المحلية وتعزيز نظام التضامن ما بين الجماعات المحلية حتى يتسنى لها توفير الخدمات الاجتماعية الضرورية لرأس المال البشري (المديرية العامة للضرائب، 2024، الصفحات 5-6).

رابعاً: في إطار الحفاظ على صحة رأس المال البشري نذكر

بغية الحفاظ على صحة رأس المال البشري رفع قانون المالية 2024 في المادة 10 من معدل الضريبة الإضافية على أرباح شركات صناعة التبغ، وفي سنة 2025 ومن أجل تعزيز التدابير المتخذة لحماية صحة المورد البشري تضمن في المادة (13 و140) ضرورة مراجعة معدلات الضريبة على أرباح الشركات المطبقة على صانعي التبغ كما يلي:

- 20% بالنسبة لصانعي التبغ المخصص للنشوق و/أو المضغ

- 31% بالنسبة لصانعي تبغ التدخين، بما في ذلك السجائر والشيشة.

هذا ما سيقبل من رغبة الافراد في تبني فكرة الاستثمار في المواد التبغية هذا من جهة. ومن جهة أخرى رفع تعريفات الرسم الإضافي على المواد التبغية في المادة 72 من ق م 2024 من 37 دج إلى 50 عن كل علبة، ويتم إعادة تخصيص عائداتها حسب قانون المالية 2024 على النحو التالي:

14- دج لصندوق الإستعجالات ونشاطات العلاجات الطبية.

21- دج لصندوق مكافحة السرطان.

4- دج للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء

11- دج لميزانية الدولة. (المديرية العامة للضرائب، 2024، الصفحات 4-5)

وفي سنة 2025 تم رفع تعريفات الرسم الإضافي على المواد التبغية من 50 إلى 65.

من خلال أسلوب إعادة تخصيص العائدات المتأتية من النشاط في مجال التبغ يتضح أن جلها موجهة إلى مجال الطب، ما يبين اتجاهات الحكومة الهادفة إلى توفير الصحة والرعاية لرأس مالها البشري.

2.4. الاجتهادات الجزائرية في الاستثمار برأس المال البشري لتحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة

يعد رأس المال البشري أكثر عنصر يمكن العمل عليه في سبيل تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة، وفي هذا العنصر

من البحث سنحاول التطرق إلى الاجتهادات الجزائرية في سبيل إعداد ثروة بشرية تهتم بالحفاظ على البيئة.

أولاً: الاعتماد على نشر ثقافة حماية البيئة

في هذا الإطار نجد أن وزارة البيئة قامت بتوقيع بروتوكول اتفاق مع وزارة التربية والتعليم سنة 2002 لإدخال وتعزيز

التربية البيئية والتنمية المستدامة في الوسط المدرسي، وتم تحديث هذا البروتوكول سنة 2019 والهدف الرئيسي من هذا

البروتوكول هو توجيه الجيل الشباب نحو سلوكيات أكثر احتراماً للبيئة ومتوافقة مع التنمية المستدامة.

وقد نتج عن هذه الشراكة إنشاء أكثر من 10000 نادي بيئي على مستوى الأطوار التعليمية الثلاث الابتدائي، المتوسط

والثانوي (التوعية والمعلومات البئية، 2022)

نجد أيضاً حملات التوعية البئية من قبل وزارة البيئة فبي تحتفل كل سنة بالأيام الوطنية والعالمية والدولية الخاصة

بالبيئة. تمثل هذه الأيام فرصة لتعزيز الوعي وإعلام رأس المال البشري بمواضيع متعلقة بالقضايا البيئية كالتغيرات المناخية،

التنوع البيولوجي، نفاذ الموارد الطبيعية وتدهور الأوساط الطبيعية، إلخ. وذلك للمساهمة في تغيير وتحسين سلوكيات المورد

البشري وتحفيز الوعي البيئي لديه للمحافظة على البيئة وتحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة.

ثانيا: الاعتماد على السياسية الجبانية.

تعد الجباية سياسة الدولة التي تستطيع من خلالها استهداف رأس المال البشري بشكل فعال، وعبارة عن وسيلة ردعية يمكن أن تساهم في تشجيع المورد البشري على حماية البيئة تجنباً منه لتحمل العبء الضريبي الناجم عنها، كما تساهم هذه الرسوم في خلق ثروة بشرية بفكر حضاري فيما يخص حماية البيئة وتحمل المخلفات الضارة بالمحيط البري والجوي والمائي.

وبالنسبة لاجتهادات الدولة الجزائرية في هذا الخصوص فنجد أن الانطلاقة كانت من خلال إصدار رسم التطهير قبل الرسوم البيئية محضة، والذي تأسس بموجب القانون 80-12 الصادر في 31 ديسمبر 1980 وعرف تعديل بموجب المادة 30 من قانون المالية سنة 1993 وآخر تعديل كان سنة 1994. وستتناول رسم التطهير ومختلف الرسوم البيئية الأخرى كما يلي:

❖ رسم التطهير (رسم خاص بالنفايات المنزلية): هو رسم ليس له علاقة بالجباية البيئية غير أنه يعد أهم رسم تستطيع الدولة من خلاله تعديل سلوك المورد البشري تجاه البيئة وإشراكه بشكل مباشر في حماية البيئة وهو رسم سنوي يدفعه المستخدم حسب الخدمة المقدمة لرفع النفايات المنزلية كمساهمة مالية سنوية في تكاليف التخلص من النفايات المنزلية التي يخلفها، فرفع النفايات الصادرة عن العقارات المخصصة للسكن أقل من النفايات الصادرة عن العقارات المخصصة لممارسة نشاط مهني أو حرفي أو تجاري، (بن عزوق وطلبي، صفحة 164) وبذلك نستنتج أن رسم التطهير يعد أول خطوة في إطار العمل على انشاء ثروة بشرية يمكن الاعتماد عليها في تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة

❖ الرسوم البيئية: بالنسبة للرسوم البيئية فقد صدرت بعد رسم التطهير فمنها رسوم متعلقة بنشاطات الأشخاص الطبيعيين ومنها ما يتعلق بنشاطات الشخص الطبيعي بعد امتلاكه للشخصية المعنوية (تأسيس مؤسسات ومصانع) وفيما يلي سنذكرها باختصار:

• الرسوم البيئية على المنتجات الملوثة المستوردة أو المحلية

- الرسم على النشاطات الملوثة والخطيرة على البيئة (وتأسس بموجب المادة 117 من قانون المالية 1992) وهذا الرسم يطبق على النشاطات المرفقة في قائمة بالمرسوم التنفيذي رقم 09-336 المؤرخ في 20 أكتوبر 2009.
- الرسوم المتعلقة بتلوث الغلاف الجوي وفي هذا النوع من الرسوم لدينا الرسم على المنتجات البترولية (وتأسس بموجب المادة 82 من قانون المالية 1996)، الرسم على الوقود (وتأسس بموجب المادة 38 من قانون المالية 2002)، الرسم على الأكياس البلاستيكية (وتأسس بموجب المادة 4 من المرسوم التنفيذي رقم 9-87 في 17 فيفري 2009)
- الرسم على الزيوت وتحضير الشحوم المستوردة أو المحلية (وتأسس بموجب المادة 61 من قانون المالية 2005)
- الرسم على الإطارات المطاطية الجديدة المستوردة المخصصة للسيارات الخفيفة والثقيلة (وتأسس بموجب المادة رقم 60 من قانون المالية لسنة 2006)

• الرسوم التكميلية على التلوث ذو المصادر الصناعية

- الرسم التكميلي المتعلق بالتلوث الجوي الصادر من المصانع والذي يتجاوز القيم المحددة من قبل المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة (وتأسس بموجب المادة 205 من قانون المالية لعام 2002).
- الرسم التكميلي على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي. (وتأسس بموجب المادة 94 من قانون المالية 2003) ومتعلق بتلوث المياه بالمواد الضارة المطروحة من قبل المصانع والتي تتجاوز القيم المحددة من قبل (ONEDD).

• الرسوم التشجيعية

– الرسم على عدم تخزين النفايات الصناعية الخطيرة والضارة بالبيئة (وتأسس بموجب المادة 203 من قانون المالية (2002)

– الرسم على عدم تخزين النفايات الناتجة عن الرعاية الصحية في المستشفيات وعيادات الطب البشري والبيطري (وتأسس بموجب القانون رقم 01/19) المتعلق بإدارة النفايات ومراقبتها والتخلص منها.

ثالثا: إقرار العمل بمبدأ الملوث يدفع

وأخر ما جاء في اطار تحقيق البعد البيئي هو تبني مبدأ تغريم الملوث (الملوث يدفع) وهو ذو أهمية كبيرة في التأثير على المورد البشري وقد تم إقرار التعامل به بناء على المادة 149 من قانون المالية 2022، التي تنص على أن الضرائب البيئية تقوم على مبدأ المكافئة والعقوبة والذي يقصد به أن الضرائب البيئية تتكون من تحويل جزء من العبء الضريبي نحو الأنشطة الملوثة (كعقوبة) والأنشطة الغير ملوثة (كمكافأة)، والذي نعني به أن يتحمل كل شخص سواء طبيعي أو معنوي الأثار السلبية لنشاطاته تجاه البيئة وبالتالي سيتكفل بطريقة غير مباشرة في عمليات الوقاية ومكافحة التلوث.

ويساهم هذا المبدأ أيضا فيما يلي:

– بعد تطبيق الضريبة سيرتفع سعر المنتج الملوث مما سيخفض من استهلاكه، وغالبا ما يكون هذا المنتج مضر بصحة رأس المال البشري.

– عندما ينخفض سعر المنتج الغير ملوث بعد الحصول على إعانة أو قرض ضريبي فإن هذا المنتج سيعرف زيادة في الطلب عليه. (الجباية البيئية، 2023)

رابعا: اعتماد الاستراتيجية الوطنية للإدارة المتكاملة للنفايات وتثمينها في أفق 2035

تسعى وزارة البيئة وجود الحياة من خلال هذه الاستراتيجية التي تتجلى أفقها سنة 2035 إلى خلق ثقافة استغلال وتدوير النفايات بطريقة تخدم البيئة وحتى الاقتصاد الوطني وتستند هذه الاستراتيجية على رأس المال البشري بوجه الخصوص. والصورة الموالية تعبر عما يمكن أن ينتج من إعادة استخدام النفايات:

الصورة رقم 1: إعادة تدوير النفايات ونتائجها



المصدر: وزارة البيئة وجود الحياة، <https://www.me.gov.dz/reglementation>، تاريخ الإطلاع: 2024-12-20.

3.4. الاجتهادات الجزائرية في سبيل الاستثمار برأس المال البشري لتحقيق البعد الاقتصادي

بعد تطرقنا لاجتهادات الدولة الجزائرية في إطار تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة وتوفير احتياجات رأس مالها البشري كخطوة أولى، وبعد تطرقنا للاجتهادات الجزائرية في الاستثمار برأس المال البشري لتحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة.

فإنه يمكن إعداد ثروة بشرية تهتم بالحفاظ على البيئة ويمكن الاعتماد عليها في تحقيق البعد الاقتصادي الذي يتمحور أساسا في تحقيق الاستقرار الطويل الأجل للاقتصاد في ظل الحفاظ على البيئة، ومنه فإننا في هذا الجزء سنتطرق إلى اجتهادات الدولة الجزائرية في سبيل استثمار واستغلال المورد البشري في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة والتي تنطلق من توفير الاهتمام بتكوينه وتهئته ومن ثم تحفيزه وتوفير الدعم الكافي والمتابعة لدمجه في البيئة الاقتصادية.

أولا: الإصلاحات التي عرفتها وزارة التعليم العالي

بما أن التعليم العالي يعد المرحلة الأخيرة من التكوين التي يمر بها رأس المال البشري قبل انتقاله للحياة المهنية وانطلاقه في تقديم منافعه للمجتمع. لذلك يجب العمل على تحسين وتطوير بيئة التعليم العالي من أجل انتاج مخرجات فعالة تخدم الاحتياجات الاقتصادية للوطن وبالتالي تحقيق تنمية مستدامة، لذلك فإننا سنحول التطرق إلى أبرز مستجدات الإصلاحات التي قامت بها الجزائر في هذا الإطار.

❖ **إصلاح أنظمة التعليم العالي:** إن آخر إصلاح عرفه نظام التعليم العالي في الجزائر هو تبني نظام LMD في ديسمبر 2003 وفي سبتمبر 2004 انطلقت الجامعات الجزائرية في تطبيق النظام بشكل فعلي، ويتشكل نظام LMD من ثلاث مراحل (ليسانس، ماستر، دكتوراه) وهذا النظام يهدف إلى هيكلة مجموع الشهادات الجامعية، حيث يجعل محتويات التعليم منسجمة ومتطابقة على المستوى الوطني، وبالتالي تسهيل وتيسير حركة الطلبة بين مختلف الجامعات والاختصاصات العلمية (محفوظ، 2018، صفحة 235) كما يهدف النظام إلى الربط بين الجامعة والواقع الاقتصادي.

وفي ظل المعوقات التي آلت بعدم تحقيق كل أهداف نظام LMD اتجهت وزارت التعليم العالي إلى إصلاحات تكميلية تتمثل في مراسلة الجامعات ومؤسسات التعليم العالي بضرورة إنشاء ما يسمى بخلية الجودة بموجب قانون توجيه التعليم العالي في 13 فيفري 2008، وهي هيئة داخلية تهدف إلى ضمان الجودة في التعليم ومخرجاته من خلال تقييم برامج التعليم محتوياتها ونوعيتها ومدى ملائمتها لمسارات التكوين، التأكد من التوافق بين عروض التكوين وتأطيرها البيداغوجي والهيكل المخصصة لها، والمتابعة والتكوين ونشر تقارير تتضمن مختلف الملاحظات والتوجيهات حول مستوى جودة التعليم العالي في المؤسسات الجامعية. (سليمة، 2018، صفحة 555)

❖ توفير فرص لتنمية المهارات على المستوى الدولي

— **الشراكة الجامعية والبحثية:** على مدار الخمس سنوات الأخيرة منحت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجزائرية موافقتها على توقيع العديد من الاتفاقيات المشتركة التي تجمع مؤسسات التعليم العالي الجزائرية ونظيراتها الدولية و من بين أهم الاتفاقيات نذكر "اتفاقيات التوأمة" تم ابرامها ابتداء في سبتمبر 2022، ويقصد بها التوأمة بين المؤسسات الجزائرية والمؤسسات الأجنبية وتقوم العلاقة المؤسسية في إطار اتفاقيات التوأمة بين الطرفين على أنشطة محددة ومختلفة، من نوع أكاديمي أو بحث علمي، مثل الأنشطة التعليمية المشتركة في مجال التعليم، التعاون في مجال تبادل طلاب الدكتوراه والإشراف المشترك على طلاب الدكتوراه، تنظيم مؤتمرات وندوات، المنشورات الأكاديمية ومشاريع البحث.

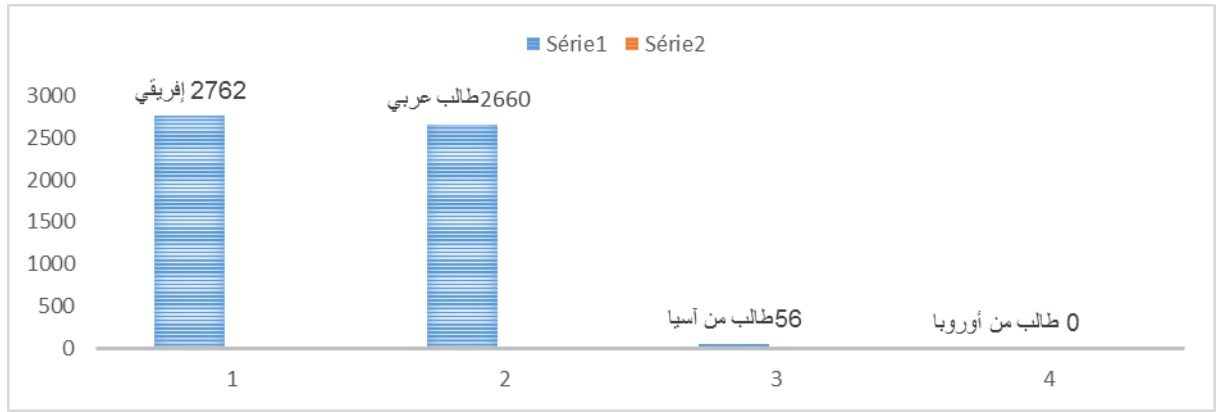
– برامج التعاون والبحوث الجامعية على المستوى الدولي: خلال الفترة الممتدة من 2018-2022، منحت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي موافقتها على تنظيم العديد من التظاهرات العلمية الدولية، وذلك لإتاحة المزيد من الفرص للجامعات من أجل المشاركة المثمرة لنتائج البحوث التي أجريت محليا مع المجتمع العلمي الدولي.

❖ التنقل الخارجي للتكوين في الخارج: تتيح الجامعة الجزائرية للطلبة إمكانية مواصلة الدراسة خارج الوطن وتتكفل بكل مصاريفهم بغية إنتاج طلبة بمؤهلات ومستوى علمي عالي في ميادين وتخصصات يرغبون في دراستها.

❖ التنقل الداخلي لتكوين الطلبة الأجانب: تعد فكرة استقطاب النخبة الدولية للجزائر، أحد المحاور الرئيسية لانفتاح نظام التعليم العالي على المستوى الدولي، لأنه مصدر لإعادة الانتشار والظهور الدولي، حيث تستقبل الجزائر سنويا حوالي 3000 طالب أجنبي من مختلف دول العالم، يستفيدون من المنح الدراسية في مختلف الأطوار (البكالوريا- ليسانس – ماستر – الدكتوراه)، وفي مختلف التخصصات.

والشكل البياني الموالي يبين عدد الطلبة الأجانب المسجلين في الجامعات الجزائرية.

الشكل رقم 1: إحصائيات الطلبة الأجانب في الجزائر لسنة 2024-2025



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، <https://www.mesrs.dz/index.php/fr/mobilite-entrante-formation-des-etudiants-internationaux>، تاريخ الإطلاع: 2025-3-8.

❖ رقمنة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي

وفي هذا الإطار قامت الوزارة برقمنة القطاع فيما يخص الخدمات المتعلقة بالسير البيداغوجي كتوفير جداول التوقيت، كشوف النقاط. وفيما يخص أيضا توفير الدعم للطلبة عبر إنشاء منصة التعليم عن بعد MODLE، ولتحقيق الأهداف المنتظرة من التعليم عن بعد وللتمكن من تجسيده على أرض الواقع قامت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بإلزام الأساتذة حديثي التوظيف بالخضوع لتكوين في هذا الإطار بغية تحسين مستوى التعليم العالي وتنمية المهارات والمعارف لدى الطالب.

كما شملت عملية الرقمنة المهام الإدارية والخدمات الجامعية، التي ساهمت في دعم العلاقات الوطنية والدولية مثل تسجيل الطلبة الأجانب ومتابعة التكوين في الخارج. (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2025)

ثانيا: تشجيع الطلبة والباحثين ومساعدتهم ومتابعتهم في تجسيد أفكارهم ومشاريعهم في الواقع الاقتصادي

وفي هذا الإطار فإننا سنتطرق لحاضنات الأعمال كونها تعد أكثر هيئة وطنية تهدف إلى إنشاء ثروة بشرية تخدم البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة، حيث تعرف حاضنات الأعمال أنها "منظومة عمل متكاملة لها كيانها القانوني (لطيفة 2022، صفحة 150) تهدف إلى تقديم جميع أنواع الدعم اللازم للمشاريع والأفكار والاختراعات الجديدة وتوفير الإرشادات والتوجيهات من قبل أساتذة وناشطين اقتصاديين بغية مساعدتهم في اتخاذ القرارات المناسبة التي ستعود بالفائدة عليهم وعلى الاقتصاد الوطني".

وفي الجزائر عرفت حاضنات الأعمال سنة 2020 تغيرات كثيرة فقد تم استحداث وزارة المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة، وأعلنت الحكومة على قرارات جديدة لصالح سير المؤسسات الناشئة فقد تم إنشاء المجلس الأعلى للابتكار الذي يهدف إلى التوجه الاستراتيجي في مجال الأفكار والإبداع والبحث العلمي الوطني، وإنشاء صندوق تمويل المؤسسات الناشئة في 3-10-2020 الذي يعد الآلية التمويلية الجديدة للشباب أصحاب المشاريع وتجنهم التوجه إلى البنوك ويشجع الشباب على الاستثمار. كما تم وضع الإطار القانوني الذي يحدد مفاهيم المؤسسات الناشئة وحاضنات الأعمال من أجل تسهيل إجراءات إنشائها. (عراب وصديقي، 2021، الصفحات 42-44)

وفي إطار تشجيع رأس المال البشري على نشاط البحث والتطوير والابتكار والمؤسسات الناشئة، نص قانون المالية لسنة 2025 على منح تخفيض من الربح الخاضع للضريبة الناتج عن هذا النوع من الأنشطة في حدود 30% من مبلغ الربح المحاسبي دون أن يتعدى 200 000 000 دج. كما نص قانون المالية على منح مزايا جبائية لصالح المؤسسات الناشئة والمشاريع المبتكرة وحاضنات الأعمال (المواد 39، 41، 142 من ق م ق م 2025) تتمثل فيما يلي:

- إعفاء المؤسسات الناشئة أو حاضنات الأعمال من حقوق نقل الملكية.
 - إعفاء العقود المتعلقة بتأسيس الشركات المنشأة من طرف حاملي علامة "مشروع مبتكر" من حقوق التسجيل.
 - تمديد الإعفاءات المتعلقة بالضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات الممنوحة لحاضنات الأعمال، لمدة سنتين (02)، (ابتداء من تاريخ الحصول على علامة الحاضنة، قابلة للتجديد مرة واحدة بنفس الشروط).
- وهناك عدة أنواع من حاضنات الأعمال، منها حاضنات أعمال خاصة تهدف لتحقيق الربح، وحاضنات أعمال عامة لا تسعى لتحقيق الربح، وهناك حاضنات أعمال منبثقة من الجامعات (الشميمري وسرور علي، 2020، صفحة 80) وهي التي سنسلط الضوء عليها في دراستنا لأنها تعمل على دعم الطلبة والباحثين وبالتالي المساهمة في تكوين طلبة رواد أعمال لهم الرغبة والقدرة والمؤهلات لريادة الأعمال الابتكارية وخلق مؤسسات ناشئة تخدم النموذج الاقتصادي الجزائري الجديد الذي يقوم على اقتصاد المعرفة.

❖ حاضنات الأعمال الجامعية الجزائرية

- لتحقيق أهداف الدولة الجزائرية من إنشاء حاضنات الأعمال الجامعية قامت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بما يلي:
- تم نشاء اللجنة الوطنية التنسيقية لمتابعة الإبتكار وحاضنات الأعمال الجامعية بموجب القرار رقم 1244 المؤرخ في 25 سبتمبر 2022، تعتبر هذه اللجنة هيئة استشارية وتنسيقية تقوم بمهام المتابعة والمراقبة لحاضنات الأعمال، وتسهر على توفير البيئة الملائمة للطلبة الباحثين أصحاب الأفكار والمشاريع، وخلق روابط بين آليات الدعم والتمويل (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2022)
 - صدور القرار 1275 في 27 سبتمبر سنة 2022 الذي يخص مشروع مذكرة تخرج للحصول على "شهادة جامعية-مؤسسة ناشئة" و"شهادة جامعية-براءة اختراع، ويعد هذا القرار قفزة نوعية في إطار نشاطات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، حيث يعد مركز لاستقطاب الطلبة ذوي الطموحات العالية ويتيح لهم تحويل الفكرة الى مشروع وبالتالي المساهمة في التنمية الاقتصادية وتوفير فرص العمل ويساهم في الخروج من النظرة القديمة للجامعة التي كانت تتصف بالكم وإنتاج خريجين جامعيين بطالين، إلى مشروع الجامعة المنتجة. (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2022). وتعد جامعة المسيلة أول

استراتيجية الإستثمار في رأس المال البشري كألية لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر

جامعة على المستوى الوطني انطلقت في العمل بهذا المشروع خلال السنة (2021-2022) ل يتم في سنة 2023 الانطلاق الفعلي في تطبيق القرار بمختلف الجامعات الوطنية. وفي هذا الإطار سجلت جامعة المسيلة ما يلي:

الجدول رقم 1: إحصائيات بخصوص تطبيق مضمون القرار 1275 على مستوى كليات ومعاهد جامعة المسيلة

سنة 2024

الرقم	الكلية	عدد المشاريع المسجلة في إطار القرار 1275	عدد المشاريع المسجلة التي تمت مناقشتها في إطار القرار 1275
1	العلوم	76	33
2	التكنولوجيا	109	43
3	العلوم الإنسانية والاجتماعية	34	20
4	العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير	30	20
5	الرياضيات والاعلام الآلي	27	20
6	معهد تسيير التقنيات الحضرية	06	06
7	معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية	03	03
8	الحقوق والعلوم السياسية	06	02
	المجموع	291	151

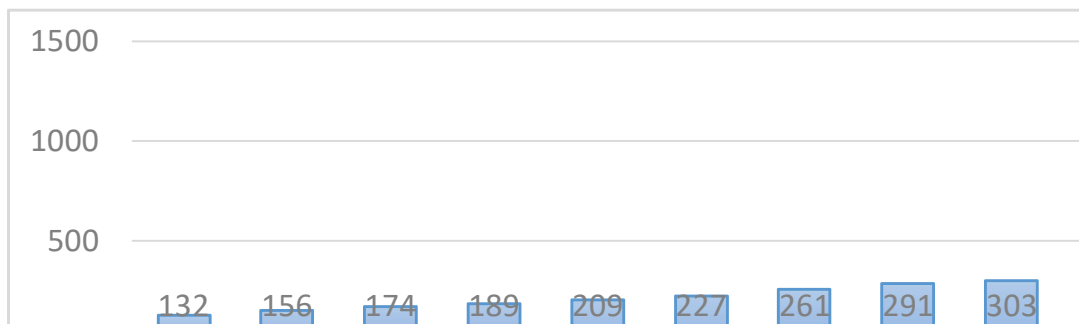
المصدر: إحصائيات مأخوذة من موقع جامعة المسيلة/ <https://www.univ-msila.dz/site/>، تاريخ الإطلاع 2025-3-10.

– صدور القرار رقم 1438 المتعمق بتسهيل إنشاء الحاضنات الجامعية وعملها في 1 أكتوبر 2022 يشدد هذا القرار على مديري مؤسسات التعليم العالي أن توفر التسهيلات الممكنة والملائمة لمسؤولي حاضنات الأعمال، وأن تضع تحت تصرفهم كل الموارد المادية والبشرية لسير نشاط الحاضنة. (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، صدور القرار رقم 1438 المتعمق بتسهيل إنشاء الحاضنات الجامعية وعملها، 2022).

❖ مخرجات دعم البحث العلمي والتكنولوجي والابتكار وحاضنات الاعمال

سجلت المديرية العامة للتطوير التكنولوجي والابتكار اقبالا كبيرا ومتفاوت من قبل الطلبة والباحثين نحو تقديم طلبات إيداع براءة اختراع خلال الفترة الممتدة من (2011-2023) والشكل البياني الموالي يوضح ما سبق:

الشكل رقم 2: التغيير في إيداع طلبات براءة الاختراع من قبل الباحثين (2011-2023)



المصدر: إحصائيات مأخوذة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مديرية التطوير التكنولوجي والابتكار،

https://www.dgrsdt.dz/ar/patents?patent_files=1#، تاريخ الإطلاع: 2025-3-11.

وفي سنة 2020، كان لمؤسسات التعليم العالي أكبر عدد من طلبات براءات الاختراع بإجمالي 158 طلب براءة اختراع، تليها مراكز أبحاث MESRS بعدد إجمالي 135 طلب براءة اختراع، ثم مراكز الأبحاث الخارجية بإجمالي 31 طلب براءة اختراع. وأخيرا

لدى الوكالة الوطنية ANVREDET ما مجموعه 7 طلب براءات اختراع. (المديرية العامة للبحث العلمي والتطور التكنولوجي، 2020) هذا ما يبرز أهمية حاضنات الأعمال الجامعية في خلق الأفكار واستقطابها.

وفي هذا الإطار قدمت الاحصائيات المتحصل عليها من المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي لسنة 2020 تسجيل 54 عنوان ملكية فكرية باستثناء براءة الاختراع والتي تم تقسيمها عبر الجامعات كما يلي:

الجدول رقم 2: عدد عناوين الملكية الفكرية المسجلة سنة 2020

الجامعة	عدد الأعمال	الميدان
جامعة معسكر	16 عمل أدبي	النقد، الأدب الحديث، الفلسفة، العلاقات الدولية، اللغويات التربوية والنقد
جامعة برج بوعرييج	11 عمل أدبي	العلوم الاجتماعية
جامعة وهران	7 أعمال أدبية	التاريخ
المركز الجامعي النعامة	5 أعمال أدبية	علم اللغات
جامعة سيدي بلعباس	4 أعمال أدبية	الأدب العربي والجزائري الحديث، والرياضة وعلوم الكمبيوتر
جامعة عنابة	4 أعمال أدبية	الفن والعلوم الإنسانية والاجتماعية، التاريخ الاجتماعي والثقافي
جامعة ميله	عمل أدبي واحد	العمل الأدبي والنقدي

المصدر: معطيات من المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، www.dgrsdt.dz، ص 13.

كما قدمت احصائيات المنتوج العلمي للسنة الجامعية 2025/2024 المأخوذة من المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي ما يلي

الجدول رقم 3: إحصائيات الإنتاج العلمي للسنة الجامعية 2025/2024

عدد الإنتاج العلمي	الابتكار والتثمين
1963	طلبات براءة الاختراع
154	المشاريع المحتضنة
84	بيوت ريادة الأعمال
465	المشاريع المثممة
641	الأحداث العلمية
421	مشروع مستمر ذو تأثير اجتماعي واقتصادي

المصدر: إحصائيات قطاع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، <https://www.mesrs.dz>، تاريخ الاطلاع: 2025/3/5.

وقد ساهمت جامعة بومرداس التي تعد من الحاضنات السبعة التي تخضع لسلطة الوكالة الوطنية لتقييم نتائج البحث والتطوير التكنولوجي في خلق العديد من المشاريع المبتكرة والمؤسسات الناشئة فخلال السنة الجامعية 2025/2024 وضعت 11 مؤسسة ناشئة في برنامج مسرعة الأعمال الذي يهدف إلى مساعدة المؤسسات الأكثر نضجا والتي لديها منتوج أو خدمة جاهزة للدخول في المجال الاقتصادي وهذا في غضون فترة زمنية محددة وقصيرة وهذه المؤسسات هي:

استراتيجية الإستثمار في رأس المال البشري كألية لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر

الجدول رقم 4: المؤسسات الناشئة المسرعة في حاضنة الأعمال لجامعة بومرداس للسنة الجامعية 2025/2024

الرقم	اسم ولقب صاحب المشروع	عنوان المشروع	مجال المشروع	الأوراق المتحصل عليها التي تثبت المشروع
1	محمود نذير	Eurl OSET	الطاقات المتجددة	علامة مؤسسة ناشئة+ السجل التجاري
2	بشيري مهدي وعلاوة محمد	Ab Marina	صناعة الأرصفة العائمة	مشروع مبتكر +سجل تجاري
3	قشطلولي إيمان	NOURCI	مؤسسة خدماتية	مشروع مبتكر +سجل تجاري
4	لمشي إلياس	I CAR CORPORATION DATA CENTER	متخصصة في الذكاء الاصطناعي	علامة مؤسسة ناشئة+ السجل التجاري
5	مختاري رفيق	M-Click	تطبيق لتسيير العيادات الطبية	مشروع مبتكر +سجل تجاري
6	ضيفي عبد الرؤوف	DAWINI	تطبيق لضبط المواعيد الطبية	مشروع مبتكر + بطاقة ريادة الأعمال
7	سليماني سميحة	EURLB PREMIER	منصة للتعليم عن بعد لكل المستويات	علامة مؤسسة ناشئة+ السجل التجاري
8	جعود أمال وحمدي ندى	Hafaty	منصة لتنظيم التظاهرات العلمية والمكتقيات	مشروع مبتكر + بطاقة ريادة الأعمال
9	مرسلي نسرين	CHIFA FOOD	مختصة في الأكل الصحي	مشروع مبتكر + بطاقة ريادة الأعمال
10	ربيبي زكريا	SARL AETI	الإلكترونيك والكهرباء	علامة مؤسسة ناشئة+ السجل التجاري
11	قندوزي صابر	ALO MECA	الميكانيك وتقديم خدمات تصليح السيارات	علامة مؤسسة ناشئة+ السجل التجاري

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستناد على وثائق مأخوذة من حاضنة جامعة بومرداس

وفي ظل كل ما سبق ذكره من اهتمام الجزائر ودعمها للبحث العلمي والابتكار والاختراع ووضع إطار قانوني ينظم المؤسسات الناشئة وحاضنات الأعمال سنة 2020 وهذا قبل إصدار القرارات الوزارية لسنة 2022 الهادفة لدعم نشاط حاضنات الأعمال والرواج الذي تعرفه في الفترة الأخيرة (2024-2025) استطاعت الجزائر في 2020 أن تدخل في تصنيف مؤشر الابتكار العالمي وهو مؤشر رفيع المستوى يأخذ في الاعتبار جودة الابتكار في الجامعات، والمنشورات العلمية وكذلك السجل الدولي لبراءات الاختراع، حيث حصلت الجزائر على 19.48 نقطة من أصل 100 واحتلت المرتبة 121 عالميا على مؤشر التصنيف العالمي الذي تمت فيه دراسة 131 دولة، (المديرية العامة للبحث العلمي والتطور التكنولوجي، 2020، صفحة 15)

5. خاتمة:

يعد رأس المال البشري ثروة تملكها الدول، وأكثر عنصر يمكن الاعتماد عليه في تحقيق أهداف وأبعاد التنمية المستدامة إذا تم العمل على تهيئته وفق استراتيجية منظمة، وفي ظل اجتهادات الدولة الجزائرية في سبيل الاستثمار في رأس المال البشري لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة توصلنا للنتائج التالية:

❖ نظرا للترابط والتكامل بين أبعاد التنمية المستدامة، فإنه في سبيل الاستثمار في رأس المال البشري لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة يجب أولا توفير الظروف المعيشية المناسبة لمحققين بذلك البعد الاجتماعي، ولتحقيق البعد الاقتصادي الذي يتمحور في تحقيق الاستقرار الطويل الأجل للاقتصاد في ظل الحفاظ على البيئة، يجب تحقيق البعد البيئي. وهنا نكون قد توصلنا لإعداد ثروة بشرية تهتم بالحفاظ على البيئة ويمكن الاعتماد عليها في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة.

❖ تناولت التدابير والأحكام الجبائية الرئيسية لقانون المالية لسنتي 2024 و2025 الصادرة من المديرية العامة للضرائب الجزائرية أهدافا اجتماعية تخدم رأس مالها البشري وترمي بالأساس إلى تحسين القدرة الشرائية، توفير القدرة على استهلاك المواد الضرورية، توفير الخدمات العامة الاجتماعية، والحفاظ على صحة رأس المال البشري. وبالتالي المساهمة في تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة.

❖ في إطار السعي نحو الاستثمار في رأس المال البشري لتحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة اعتمدت الجزائر مجموعة من الأساليب هي:

- نشر ثقافة حماية البيئة في الوسط الاجتماعي.
- الاعتماد على رسم التطهير والحماية البيئية كسياسة رديعية من طرف الدولة تستطيع من خلالها استهداف رأس المال البشري بشكل مباشر في سبيل تحقيق البعد البيئي.
- إقرار العمل بمبدأ الملوث يدفع سنة 2022 الذي يعني به تحويل جزء من العبء الضريبي نحو الأنشطة الملوثة (كعقوبة) والأنشطة الغير ملوثة (كمكافأة).
- اعتماد الاستراتيجية الوطنية لإعادة تدوير للنفايات وتثمينها آفاق 2035.

❖ في سبيل الاستثمار برأس المال البشري لتحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة اعتمدت الجزائر على توفير الاهتمام بتكوينه وتميئته وتوفير الدعم الكافي والمتابعة لدمجه في البيئة الاقتصادية وذلك من خلال:

- الانطلاق في إصلاحات مست وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وتمثل في إصلاح أنظمة التعليم العالي، توفير فرص لتنمية المهارات على المستوى الدولي، توفير برامج التعاون والبحوث على المستوى الدولي، ورقمنة قطاع التعليم العالي.
- تبني بيئة جديدة في الواقع الجامعي مبنية على اقتصاد المعرفة والفكر والإبداع تهدف إلى إنتاج طلبة رواد أعمال لهم الرغبة والقدرة والمؤهلات لريادة الأعمال الابتكارية وخلق مؤسسات ناشئة.
- انشاء حاضنات الأعمال الجامعية التي تعمل على دعم ومتابعة أصحاب الأفكار في بناء مؤسساتهم الناشئة والتي عرفت إقبالا كبيرا من طرف الطلبة والباحثين.

❖ ساهمت حاضنات الأعمال الجامعية في تقديم اختراعات وأفكار ومؤسسات ناشئة للاقتصاد الوطني ما يدل على أن الاستثمار في رأس المال البشري قد ساهم في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة من جهة، وهذا في ظل اعتمادها على مجموعة من الأساليب لتحقيق البعد البيئي من جهة أخرى، علاوة على السعي نحو تحسين الظروف الاجتماعية لرأس المال البشري، فإننا نستطيع القول إن استراتيجية الاستثمار في رأس المال البشري يمكن أن تساهم في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة.

التوصيات:

- العمل على استمرارية الاهتمام بتطوير رأس المال البشري على المستوى العلمي والعملية.
- تعزيز نشر ثقافة حماية البيئة
- تنظيم محاضرات وندوات للتعريف بأهمية حاضنات الأعمال من أجل استقطاب أكبر عدد ممكن من أصحاب الفكر والإبداع.

6. قائمة المراجع:

- 1- شعشوع عبد الله، عناني عبد الله، مساهمة حاضنات الأعمال في خلق ودعم المؤسسات الناشئة عرض بعض تجارب حاضنات الأعمال في الجزائر، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، (1)، 8، 2024، الصفحات 181-195.
- 2- وزارة البيئة وجود الحياة، التوعية والمعلومات المالية،
<https://www.me.gov.dz/%d8%a7%d9%84%d8%aa%d8%ad%d8%b3%d9%8a%d8%b3-%d9%88-%d8%a7%d9%84%d8%aa%d9%88%d8%b9%d9%8a%d8%a9/> Consulté le 20-12-2024.
- 3- وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، الجباية البيئية،
<https://www.mfdgi.gov.dz/professionnels-ar/identifier-regime-fiscal-ar/regime-fisc-spec-ar/fiscalite-ecologique-ar>, Consulté le 15 1, 2025.
- 4- الشميمري أحمد عبد الرحمن، سرور علي سرور، حاضنات الأعمال والوحدات العلمية، المملكة العربية السعودية: العبيكان للنشر والتوزيع، 2020.
- 5- المديرية العامة للبحث العلمي والتطور التكنولوجي، إحصائيات ملكية طلبات إيداع براءة الاختراع، 2020.
- 6- المديرية العامة للضرائب، بلاغ عام عن التدابير الجبائية الرئيسية لقانون المالية، الجزائر: وزارة المالية، 2024.
- 7- المديرية العامة للضرائب، البلاغ العام المتعلق بأهم الأحكام الجبائية لقانون المالية، الجزائر: وزارة المالية، 2025.
- 8- بلقاسم رابع، متطلبات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، أطروحة دكتوراه، (قسم العلوم الاقتصادية: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 2015.
- 9- بن عزوق منير، طليبي بن عيسى، لا مركزية الجباية العقارية كألية لتدعيم موارد الدولة و ميزانية الجماعات المحلية، مجلة تشريعات التعمير والبناء، (3)، 1، 2017، الصفحات 154-174.
- 10- حجاج العربي، طري سميحة، التنمية المستدامة في الجزائر: قراءة تحليلية في المفهوم والمعوقات، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، (6)، 1، 2019، الصفحات 121-140.
- 11- سعد زناد درويش، مصطفى أحمد مصطفى، محمد موسى أحمد علي، الحوكمة منهج إداري للإصلاح ومحاربة الفساد، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2020.
- 12- سليمة ياسية، تطبيق نظام ل م د كأساس لتحقيق الجودة في التعليم العالي بالجزائر، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، (1)، 4، 2018، الصفحات 546-558.
- 13- شتوح دلال، حدادو رقية، الاستثمار في رأس المال البشري وواقعه في المؤسسات الجزائرية، مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية (2)، 3، 2019، الصفحات 66-84.
- 14- صاطوري الجودي، التنمية المستدامة في الجزائر: الواقع والتحديات، مجلة الباحث، (16)، 1، 2016، الصفحات 299-311.
- 15- عراب فاطمة الزهراء، صديقي خضرة، دور الدولة في دعم المؤسسات الناشئة بالجزائر الجديدة-دراسة في قرار انشاء صندوق تمويل المؤسسات الناشئة-مجلة حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، (1)، 8، 2021، الصفحات 33-47.
- 16- لطيفة طوبال، تشخيص واقع حاضنات الأعمال في الجزائر دراسة نموذج حاضنة جامعة المسيلة، مجلة الإدارة والمنظمات، (1)، 4، 2022، الصفحات 146-163.
- 17- محفوظ عرابي، تبني نظام (LMD) في مؤسسات التعليم العالي بالجزائر: استجابة للتوجهات العالمية أم ثقافة لتجويد التعليم العالي. مجلة الإبداع، (1)، 8، 2018، الصفحات 230-244.
- 18- وزارة اتعليم العالي والبحث العلمي، القرار 1275 الذي يخص مشروع مذكرة تخرج للحصول على "شهادة جامعية-مؤسسة ناشئة" و"شهادة جامعية -براءة اختراع"، (27)، 9، 2022.
- 19- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، صدور القرار رقم 1438 المتعلق بتسهيل إنشاء الحاضنات الجامعية وعملها، (1)، 10، 2022.
- 20- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، قرار وزاري رقم 1244 يخص إنشاء لجنة وطنية تنسيقية لتابعة الابتكار وحاضنات الأعمال، (25)، 9، 2022.
- 21- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، التعاون الدولي،
[sur https://www.mesrs.dz/index.php/cooperation-interuniversitaire-ar/](https://www.mesrs.dz/index.php/cooperation-interuniversitaire-ar/). Consulté le 3 2, 2025